(2-32)

الدولة الفلسطينية ومشاريع التسوية

كان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرار التقسيم يتعارض مع الاهداف الاستراتيجية الصهيونية. فبقيام مثل هذه الدولة سيكون التوسع معدوماً والهجرة محدودة وستكون الوحدة الاقتصادية ان حصلت عبئاً على الدولة اليهودية وليس لمصلحتها، ولذلك عمدت الحركة الصهيونية الى عقد صفقتها السرية مع الملك عبد الله قبل اقرار التقسيم.

ففي 17نوفمبر 1947 (قام وفد من الوكالة اليهودية، يضم غولدا مائير (مايرسون)، وهي آنذاك مديرة المكتب السياسي للوكالة اليهودية في القدس، يرافقها الياهو (الياس) ساسون، رئيس القسم العربي في الدائرة السياسية للوكالة وعزرا دانين، احد العاملين في ذلك القسم، بمقابلة الملك عبد الله، ملك شرق الاردن، وتوصلوا معه الى اتفاق تفاهم يقضي، بخطوطه العامة بان يقوم الملك بضم الجزء العربي من فلسطين الى مملكته، بينما يقوم اليهود بتأسيس دولتهم على الجزء المخصص لهم من فلسطين وفق قرار التقسيم، دون ان يعارض عملياً اي من الطرفين الاخر، او يحاول عرقلة تنفيذ مخططاته[25].

كان الصهاينة يخشون ان يتغير موقف الملك عبد الله تحت تأثير الضغط البريطاني، فقد لعبت بريطانيا دوراً في محاولة الحد من الدعم الامريكي لقرار التقسيم، وحذرت بريطانيا امريكا من (ان الوضع في الشرق الاوسط قد يضر جدياً ويفلت من اليد ويضر جدياً بمركز الولايات المتحدة وبريطانيا هناك، مما قد يفيد الاتحاد السوفييتي فقط)[26]. وكانت حساسية الولايات المتحدة من الاتحاد السوفييتي والشيوعية وامكانية تغلغلها في الشرق الاوسط قد بلغت اوجها بعد سيطرة الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا مما جعل (سد الطريق امام اختراق سوفييتي للشرق الاوسط موضوعاً هاماً ان لم يكن الاهم بالنسبة للسياسة الامريكية. فالخارجية الامريكية والدفاع اللتان كانتا تبحثان عن دعم يفوق سياستهما اصبحتا تناقشان موضوع ان دعم الدولة اليهودية يجب ان يتحدد من خلال مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة. لقد تخوف الدبلوماسيون المحترفون ووضعوا الخطط العسكرية من ان استمرار الدعم للتقسيم يمكن ان يضر بالموقف الامريكي مع الدول العربية ويساعد على ازدياد الاختراق السوفييتي وهذا سيهدد القواعد الامريكية العسكرية والاستثمارات النفطية في المنطقة وكلاهما من القضايا الحية الى جانب استعادة سيطرة الولايات المتحدة على اوروبا)[27].

لم يترك الصهاينة فكرة الخوف من الاختراق السوفييتي ومن تحول الموقف العربي تسيطر كثيراً على الموقف الامريكي. فقد اكدوا ان الدولة اليهودية على الرغم من امتنانها للموقف السوفييتي الذي بدون دعمه ما كان لقرار التقسيم ان ينجح الا انها لن تكون الا دولة ديمقراطية مرتبطة بالعالم الحر ولن تكون باي شكل من الاشكال مرتبطة بالسوفييت. اما بالنسبة لمصالح امريكا النفطية فان الدول العربية بحاجة الى امريكا اكثر من حاجة امريكا لها .. فهي بدون امريكا ستكون عاجزة عن استثمار ثرواتها. وسيكون بامكان امريكا ان تمارس سياسة تجمع فيها صداقتها للدول العربية والدولة اليهودية. شريطة (ان لا تثور شكوك حول ضعف امريكي في عقول العرب)[28] تجاه الدعم الامريكي للدولة اليهودية او تجاه التفكير بالغاء قرار التقسيم لصالح الوصاية على فلسطين بهدف التخلي عن الدولة اليهودية المستقلة. فقد اكد شاريت هذا الموقف لمدير شؤون النفط الامريكي واوضح (ان انتصار العرب على الامم المتحدة وذلك بافشال قرار التقسيم قد يجر نتائج وخيمة للغاية على المصالح الامريكية في العالم العربي لان فلسطين عامل يوحد العرب مما يزيد بالتالي من قوتهم ومن ثم قدرتهم على التصدي للاخرين. والحزم المقرون بالنزاهة سيخلق لدى العرب انطباعاً احسن من ذلك الذي ينجم عن الضعف المقرون بالمنطق)[29].

كان مخطط بن غوريون يقوم على اساس منع قيام الدولة الفلسطينية، حتى يستطيع ان يتقاسم الارض المخصصة لها مع الملك عبد الله، فيكون بذلك قد ثبت امراً واقعاً بالتوسيع وازال عن الوجود الفكرة النقيضة لوجود الكيان الصهيوني. ولقد عمد لتحقيق اغراضه بتوسيع دائرة اعتداءات القوات الصهيونية على القرى والمدن العربية الموجودة ضمن المناطق المخصصة للدولة اليهودية. وقام بعملية محو القرى وتهجير السكان. وحتى يجعل امكانية تعايش مستقبلي واتحاد اقتصادي وبالتالي دولة فلسطينية امراً مستحيلاً. وقد رتب مع عصابات شتيرن والارغون مذبحة دير ياسين برعاية الهاغاناة، وقد كان لهذه المذبحة اثر كبير في رحيل مئات الالاف من الفلسطينيين من مدنهم وقراهم.

وقد تصدى بن غوريون للمشروع الامريكي الذي نادى بالهدنة وبالوصاية والذي بدا وكأنه تراجع امريكي عن مشروع التقسيم وبالتالي تراجع عن مشروع الدولة اليهودية. لقد اعتقد الكثيرون من الصهاينة وفي مقدمتهم ناحوم غولدمان ان بن غوريون بضربه عرض الحائط بالمشروع الامريكي وعدم تأجيله لاعلان الدولة وقد دفع بالبلاد الى حافة الهاوية جعل حرب 1948 حتمية (وفي مقابلة له في 1947 اكد غولدمان من جديد الموقف الذي كان يدعمه في ذلك الحين وهو ان غزو الدول العربية كان يمكن تجنبه بتغيير موعد اعلان الا ستقلال. وبالنسبة له فان اعلان الدولة في 14 ايار 1948 كان "خطيئة اسرائيل الاساسية"[30] وكان رأي بن غوريون يختلف كثيراً عن رأي ناحوم غولدمان حيث ان رأي الاول ينطلق من

ضرورة اقامة دولة اسرائيل والعمل على منع قيام دولة فلسطينية.

لقد بين سمحا فلابان في كتاب ميلاد "اسرائيل اساطير وحقائق" طبيعة الاساطير التي تشكلت خلال قيام الدولة ومنها (ان الموافقة الصهيونية على قرار الامم المتحدة للتقسيم الصادر في 29 نوفمبر 1947 كان حلاً وسطاً بعيد المدى من التجمع اليهودي الذي تنازل عن فكرة انشاء دولة يهودية على كل فلسطين واعترف بحق الشعب الفلسطيني في دولة خاصة به، وان اسرائيل وافقت على هذه التضحية لانها توقعت تطبيق القرار بسلام وتعاون مع الفلسطينيين)[31] هذه هي الاسطورة، اما الحقيقة فيقول فلابان: (وقد بينت ابحاثي ان هذا لم يكن في الحقيقة سوى خطوة تكتيكية في اطار استراتيجية متكاملة. وتهدف هذه الاستراتيجية: اولاً الى الغاء انشاء الدولة الفلسطينية العربية عبر اتفاقية سرية مع عبد الله ملك الاردن الذي كان ضمه للاراضي المخصصة لانشاء الدولة الفلسطينية خطوة اولى نحو حلمه في سوريا الكبرى. وتهدف ثانياً الى زيادة مساحة الاراضي المخصصة من الامم المتحدة للدولة اليهودية)[32].

ولم تكن تطلعات بن غوريون البراغماتي تتوقف عند حد اقتسام الجزء المخصص للدولة الفلسطينية مع الاردن، فقد قال ذات يوم (ان قبولنا بالتقسيم لا يلزمنا عن شرق الاردن، لا ان يطلب من الاخر الغاء تطلعاته. سنقبل دولة في الحدود المثبتة الان، ولكن حدود التطلعات الصهيونية تخص الشعب اليهودي ولن يستطيع اي عامل خارجي ان يحددها)[33] هكذا وبوضوح تتحدد الاستراتيجية الصهيونية تجاه مفهوم الدولة الفلسطينية وبوضوح اكثر تمارس السياسة الصهيونية كل اساليب الخداع والمغامرة والتوسع من اجل الوصول الى اهداف استراتيجية اشمل تحقق الكثير منها بالعدوان وبالتوسع الساحق الذي حققته الصهيونية في حرب حزيران 1967 كان قد مضى على ميلاد دولة الكيان الصهيوني عشرين عاماً عندما استطاعت ان تحقق اكبر انجازاتها التوسعية ووصلت بها حدود الغطرسة الى الدخول في متاهة عقدة الدولة العظمى. وانتهت في الذهن الصهيوني بشكل حاسم فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة بعد ان وجد الصهاينة مشجباً عربياً يعلقون عليه جريمتهم، فالصهاينة ويشاركهم الامبرياليون يعتبرون ان الدولة الفلسطينية قد اجهضت بايد عربية ولاسباب عربية. وهم يشيرون بذلك الى المشروع المجهض الذي ولد عام 1948 تحت اسم حكومة عموم فلسطين الذي اعلن بيان استقلال الدولة الفلسطينية الديمقراطية الحرة ذات السيادة في اول اكتوبر وذلك في مؤتمر وطني فلسطيني انعقد في غزة اعتباراً من 30 سبتمبر 1948، ولقد ولد هذا الاستقلال ميتاً بسبب الموقف العربي الرسمي الذي وافق على ضم الاردن للضفة الغربية تحت شعار الوديعة والحق قطاع غزة بمصر تحت الحكم العسكري، ولم تعد فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة موضوع نقاش او جدل خلال فترة عشرين عاما طرحت فيها سلسلة من مشاريع التسوية كان

الموضوع الفلسطيني فيها وبشكله الواضح هو موضوع لاجئين وموضوع حق العودة ومن ابرز مشاريع التسوية خلال تلك المرحلة كان مشروع لجنة التوفيق الدولية .. التي تشكلت لتحل محل الوسيط الدولي برنادوت الذي اغتاله الصهاينة بعد ان انهى مشروعه الذي اوصى فيه باجراء تعديلات في الحدود ضد مصلحة الصهاينة على الرغم من انه اوصى بالغاء انشاء الدولة الفلسطينية وضم باقي فلسطين للاردن. تشكلت اللجنة من ممثلين عن كل من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا ومهمتها تنمية الصلات الحسنة بين دولة "اسرائيل" وعرب فلسطين والدول العربية ومساعدة الحكومات والسلطات المختصة على انهاء جميع الخلافات القائمة بينها، كان ما يشغل بال الولايات المتحدة واشتراكها في هذه اللجنة هو كيف تستخدم نفوذها جسراً لعبور دولة الكيان الصهيوني الى صرح الامم المتحدة وتمتعها بعضوية الجمعية العامة، وعندما تقدمت "اسرائيل" بطلب الانضمام الى الامم المتحدة في 5 اذار 1949 رفض مجلس الامن طلبها لانها لم تتقيد بميثاق الامم المتحدة، وتنفذ قراراتها التي هي شرط القبول في عضويتها. وهذا يعني ان على "اسرائيل" ان تنفذ قرار التقسيم رقم 181 وقرار العودة رقم 194 وهو ما يتناقض كلياً مع السياسة الصهيونية. ولعب المندوب الامريكي في لجنة التوفيق دوراً هاماً في تحضير الطعم الذي يمكن على اساسه استدراج العرب للموافقة مع "اسرائيل" على ما من شأنه ان يسمح للاخيرة بالحصول على عضوية الامم المتحدة دون ان يلزمها بشيء خارج ما يكتب على الورق، فتمت دعوة حكومات مصر وسوريا ولبنان والاردن الى لوزان في 16 نيسان 1949 حيث (اعلن اليهود استعدادهم لتوقيع ميثاق يتضمن كأسس للمباحثات: (1) احترامهم الحدود المقررة للتقسيم مع بعض التعديلات التي تقتضيها الاعتبارات الفنية، (2) موافقتهم على تدويل القدس، (3) موافقتهم على عودة اللاجئين وتصرفهم باموالهم واملاكهم وسائر حقوقهم وعلى التعويض على الذين لا يرغبون في العودة منهم وهذه الاسس الثلاثة هي التي قررتها هيئة الامم)[34] وقد تم توقيع اليهود ومندوبي الدول العربية الى جانب توقيع لجنة التوفيق الدولية وذلك في 11 ايار وهو اليوم الذي كانت تجتمع فيه الجمعية العامة للامم المتحدة، فجرى على اساسه قبول الدولة اليهودية عضواً في الجمعية العامة للامم المتحدة اعتباراً من 11 ايار 1949 وجاء في قرار الامم المتحدة ما يلي:

(ان الجمعية العامة اذ تأخذ علماً باعلان دولة اسرائيل انها تقبل دون تحفظ التزامات ميثاق الامم المتحدة وتعمل لتنفيذها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الامم المتحدة، واذ تذكر بقراريها المؤرخين في 29 نوفمبر 1947، كانون اول 1948، واذ تلاحظ التصريحات والبيانات التي قدمها ممثل حكومة "اسرائيل" امام اللجنة السياسية الخاصة بشأن تنفيذ القرارين تقرر قبول اسرائيل عضواً في الامم المتحدة)[35].

وانتزع الامريكيون بمناورتهم هذه للكيان الصهيوني موافقة الدول العربية المشاركة في مؤتمر لوزان على قرار التقسيم الذي يعني الاعتراف الضمني باسرائيل الى جانب الاقرار بالموافقة على سلخ منطقة القدس وما فيها من مقدسات خارج اطار السيادة العربية. وجاء دور الصهاينة في تطبيق الالتزام بما ينسجم مع سياستهم انطلاقاً من البند الاول بميثاق لوزان الذي يقر بالموافقة على اجراء تعديلات في الحدود المذكورة في قرار التقسيم، فكان اول ما طالبوا به هو ضم قطاع غزة الى دولتهم لتصبح حدودها الجنوبية مع مصر الحد الدولي لها مقابل اعادة اللاجئين الذين هم من اهل القطاع. كما طالبوا بتعديل حدودهم الشمالية مع لبنان لتصل الى الليطاني ثم طالبوا بان تكون المفاوضات مباشرة وثنائية اي بينهم وبين كل دولة على حدة. ورفض العرب ذلك ووصلت اللجنة الى طريق مسدود بسبب التعنت الصهيوني فتقرر تأجيل عمل اللجنة، وكان على المندوب الامريكي ان يعلب الدور الذي يخرج به "اسرائيل" من حرجها ويلقي اللوم على العرب، فتمت دعوة اللجنة من جديد واجتمعت في 18 تموز 1949 وتقدم المندوب الامريكي بورقة عمل تتضمن ولاول مرة اشارة صريحة بالدعوة لقيام حكومة عربية في القسم العربي المعينة حدوده في قرار التقسيم وقد جاء في هذا المشروع الذي نعرضه لاهميته وتميزه بين المواقف الامريكية اللاحقة ما يلي:

1. اقرار مشروع التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات الفنية.
2. اعادة اصحاب الاملاك العرب الى منازلهم في القسم اليهودي، وقد قدر عددهم بنحو ربع مليون على ان يوطن باقي اللاجئين في القسم العربي.
3. اعادة الاملاك العربية الموضوعة تحت الحراسة او المصادرة الى اصحابها وكذلك اعادة الاثاث و السلع العربية المصادرة واطلاق اموال العرب المجمدة والمحجوزة.
4. تأليف لجنة دولية يشترك فيها العرب واليهود لاعداد جداول بالخسائر التي لحقت بالفريقين.
5. تعهد اليهود بمنح العائدين من الفلسطينيين نفس الحقوق التي يتمتع بها اليهود دون اي تمييز او ضغط او محاسبة.
6. جعل منطقة القدس دولية وتقسيمها الى ثلاث مناطق عربية ويهودية ومقدسة، ووضع الا ماكن المقدسة تحت الاشراف الدولي المباشر وادارة المنطقتين العربية واليهودية بواسطة سلطات محلية عربية ويهودية تحت اشراف هيئة الامم.

7. تعديل الحدود بحيث تكون يافا ضمن القسم اليهودي مع ضم بعض اقسام من مرج ابن عامر والخليل الشرقي الى هذا القسم وبحيث تضم المجدل الى القسم العربي وتعاد الحمة الى سوريا وتكون حدود الهدنة الاردنية اليهودية حدوداً رسمية.
8. قيام حكومة عربية في القسم العربي المعين حدوده في قرار التقسيم بعد التعديلات المقترحة وفقاً لهذا الاقتراح.

واعلن المندوب الامريكي بعد تلاوة اقتراحه باستعداد حكومته لمنح مساعدات مالية لتوطين اللاجئين وتفريج كربهم[36].

وقد بلع العرب الطعم الامريكي بسهولة فاستقبلوا الاقتراح الامريكي بالاستبشار والارتياح وتلقته الاوساط العربية الرسمية وغير الرسمية التي استسلمت للواقع المرير معتبرة اياه مخرجاً يحفظ بعض ماء الوجه ويحقق بعض الامال ويعيد بعض ما ضاع. وتمت الدعوة لاجتماع فلسطيني كبير في رام الله في 21 تموز 1949 وافق مبدئياً على المشروع الامريكي وايد تشكيل حكومة فلسطينية وكلف راغب النشاشيبي بتشكيلها وهو معروف بصلته الوثيقة بالملك عبد الله وبتواطئه معه ضد الحركة الوطنية الفلسطينية، كان واضحاً ان ما قصده المشروع الامريكي هو خلق حكومة موازية لحكومة عموم فلسطين وتحريك الملك عبد الله ليكون البديل الشرعي للحكومتين خاصة وان خطوات ضم الضفة الغربية كانت قد قطعت اشواطاً كبيرة وصلت حد المشاركة الفلسطينية في الحكومة الاردنية، كما ان دعاة رفض الاقتراح الامريكي رأوا فيه الخطورة من تدويل القدس وميلاد حكومة فلسطينية هزيلة وعميلة "لاسرائيل" مما جعل المشروع يفشل على يد العرب وتخرج "اسرائيل" رابحة ويخرج راغب النشاشيبي من هذا المولد وقد عينه الملك عبد الله وزيراً استحدثت له وزارة جديدة تحت اسم وزارة شؤون اللاجئين في حكومة المملكة الاردنية الهاشمية، واخذت الجامعة العربية موقفاً مسانداً للاردن بتوقف دعوة حكومة عموم فلسطين الى اجتماعاتها ثم تبنت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12 حزيران 1950 صيغة تعتبر فيها الضفة الغربية وديعة تحت يد المملكة الاردنية الهاشمية وانطوى بذلك موضوع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ليسود مصطلح الصراع العربي الاسرائيلي .. صراع الحدود بين بعض الدول العربية ودولة الكيان الصهيوني. وساد اصطلاح التسوية التي توالت خارج اطار لجنة التوفيق التي فشلت ان تعيد لاجئاً واحداً مما دعا مجلس الجامعة العربية ان يوصي الدول العربية المضيفة للاجئين بتبليغ اللجنة عبر مبعوثها جوزيف جونس (ان الدول العربية فقدت املها في لجنة التوفيق بسبب تقاعسها التام عن بذل المساعي اللازمة لاعادة اللاجئين الى وطنهم وسكوتها سكوتاً ادبياً حيال تصرف اسرائيل تجاه املاك اللاجئين في المنطقة

المحتلة[37].

ومن ابرز مشاريع التسوية التي طرحت قبل عدوان 1967 الى جانب مشاريع لجنة التوفيق الدولية ما يلي:

وجاء في محاولة لاحياء لجنة التوفيق بعد فشلها في الوقت الذي ظهر فيه تغير جديد على الساحة العربية نتيجة ثورة 23 يوليو في مصر، فاقترح المندوب النرويجي مشروع قرار في هيئة الامم المتحدة بتاريخ 26 تشرين ثاني 1952 من اجل تسوية الخلافات بين الدول العربية واسرائيل ونص المشروع على ما يلي:

1. مناشدة الفريقين العربي والاسرائيلي الامتناع عن القيام باية اعمال عدوانية ضد الفريق الاخر.
2. التأكيد من جديد على المبدأ القائل ان المسؤولية الرئيسية في الوصول الى تسوية الخلافات تقع على الحكومات المعنية.
3. حث تلك الحكومات على الدخول في مفاوضات مباشرة في اقرب فرصة ممكنة.
4. دعوة لجنة التوفيق لتقديم خدمات من اجل تحقيق التسوية[38].

واصر الموقف العربي على ان يجري البحث في اطار القرارات السابقة للجمعية العامة والمتعلقة بالحدود وبالقدس وبعودة اللاجئين، الا ان "اسرائيل" اصرت (على ان تبدأ المفاوضات على اسس جديدة بدون العودة الى القرارات السابقة لهيئة الامم)[39] وفشل "المشروع النرويجي".

المشروع الامريكي (مشروع جاما):

كان التغيير الذي طرأ على الساحة المصرية يشد اهتمام الادارة الامريكية وكانت السياسة التي اتبعها قادة ثورة 23 يوليو تقوم على اساس التخلص من الوجود البريطاني بنجاح وهذا يقتضي عدم استنفار الولايات المتحدة ضد مصر. ولقد شجع هذا الموقف الادارة الامريكية بعرض وساطتها السرية في محاولة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وانهاء القضية الفلسطينية، وكان تجاوب عبد الناصر مع العرض الامريكي بان صرح في اب 1954 (بان مصر تحتاج الى السلام كي تتمكن من حل مشاكلها الداخلية واقترح ان تقوم الولايات المتحدة بدور الوسيط بين اسرائيل والدول العربية، ومع انه وصف

اسرائيل بانها دولة عدوانية قال بان مصر تريد ان تنهي التوتر القائم شرط ان يتم تنفيذ قرارات هيئة الامم)[40]، وقد تمت في عهد رئاسة موشي شاريت بعض الاتصالات والاجتماعات السرية بين ممثلين عن مصر واسرائيل في عواصم اوروبية باشراف وتشجيع الدبلوماسية الامريكية بهدف تخفيف حدة التوتر على الحدود، ولكن عودة بن غوريون الى الحكم واتباعه سياسة العدوان وخاصة على قطاع غزة جعل الرئيس عبد الناصر يحسم بان الحسم لا يكون الا بالاستعداد المسلح وان الدبلوماسية السرية لا تجدي فتوجه الى الاتحاد السوفييتي ونحو عقد صفقة الاسلحة مع تشيكوسلوفاكيا، مما جعل الادارة الامريكية تعطي اهتماماً خاصاً لاتصالات دبلوماسية سرية جديدة بهدف اعادة الاتصالات المصرية الاسرائيلية والعمل على تحقيقها على اعلى المستويات. واسندت المهمة الى مايلز كوبلاند وكيرميت روزفيلت، وقد اكد بن غوريون في مذكراته ما قاله مايلز كوبلاند من ان عبد الناصر قد اشترط لتحقيق السلام (ان تقبل اسرائيل بحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الامم المتحدة، وبتأمين اتصال اقليمي بين افريقيا واسيا العربيتين). وفشل المشروع السري فاتبع بمشروع علني طرحه وزير خارجية امريكا.

مشروع دالاس:

حدد وزير الخارجية الامريكي دالاس في تصريح له بتاريخ 26 آب 1955 عبر فيه عن رغبة الولايات المتحدة في العمل على تحقيق تسوية سلمية بين الدول العربية واسرائيل وطرح مشروعه الذي حدد ان المشكلة الاساسية الاولى امام التسوية هي مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وضرورة وضع حد لبؤس مليون لاجئ بتأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة الى وطنهم الاول ضمن حدود الممكن وعبر توطينهم في البلاد العربية التي يتواجدون فيها وتأمين المشاريع اللازمة لتأمين استقرارهم.

اما المشكلة الاساسية الثانية فهي الا من وقد حدد دالاس ان الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة وحدها واعلن استعداد بلاده على اقامة التحالفات الضرورية وبمساهمات دولية اخرى واشراف الامم المتحدة من اجل منع اي استخدام للقوة لتغيير الحدود وان ردع اي عدوان بشكل قوي وحاسم هو ضمانة الامن والاستقرار للمنطقة.

اما المشكلة الاساسية الثالثة فتنطلق من ان ضمان الحدود الامنية يتطلب اول ما يتطلب تحديد هذه الحدود وبشكل نهائي وحيث ان الحدود القائمة الان بين الدول العربية واسرائيل هي حدود تقوم على اساس اتفاقات الهدنة فلابد من الوصول الى تسوية سلمية بين الدول العربية واسرائيل واعلن ان الولايات

المتحدة على استعداد للمساهمة في عملية البحث عن حل لمشكلة الحدود.

وقد اعتبر دالاس ان حل المشكلات الاساسية الثلاث سيفتح الطريق امام حل كل المشكلات العالقة الاخرى بما فيها القدس.

وسارعت بريطانيا باعلان تأييدها لمشروع دالاس في اليوم الثاني لاعلانه واستعدت للمشاركة بضمان اية تسوية يتم التوصل اليها حسب ما جاء في المشروع.

ومن الواضح ان اساس المشروع يقوم على قاعدة تصفية القضية الفلسطينية تحت شعارات انسانية خداعة وتغييب كامل لاي موقف يتمسك بالحقوق الوطنية المشروعة التي اقرتها الشرعية الدولية، ولقد هاجمت اذاعة القاهرة المشروع واعتبرته محاولة لوضع العرب تحت رحمة "اسرائيل" اما سوريا فقد اعلن رئيس وزارتها في حينه رفض سوريا لكل الخطط او المحاولات الرامية الى عقد سلام مع اسرائيل بما في ذلك اقتراحات دالاس.

مشروع ايدن (المشروع البريطاني):

على الرغم من التأييد الذي اعلنته بريطانيا لمشروع دالاس الا انها حاولت ان تدلي بدلوها لتثبت وجودها على الساحة، فاعلن انطوني ايدن رئيس وزراء بريطانيا في تشرين الثاني 1955 انه على استعداد لتقديم ضمانات رسمية الى "اسرائيل" والدول العربية في حال التوصل الى اتفاق تسوية بين الطرفين لموضوع الحدود. وكانت مجرد اشارة من ايدن حول استناد الموقف العربي على قرار الامم المتحدة الصادر في 1947 وغيره من قرارات الامم المتحدة كافياً لان يجعل الاسرائيليين يرفضون المشروع، وقد عبر عن هذا الرفض بوضوح خطاب بن غوريون في الكنيست في 15 تشرين الثاني 1955 حيث قال (ان غزو الدول العربية لارض "اسرائيل" في حرب 1948 قد جعل كافة قرارات هيئة الامم حول فلسطين لاغية وباطلة وبدون اية امكانية لاعادتها الى الحياة)[41].

المشروع الاسرائيلي (مشروع شاريت):

في خضم العدوان الثلاثي على مصر وذيوله، قام موسى شاريت بزيارة للولايات المتحدة بهدف تأمين المزيد من الاسلحة لدولة الكيان الصهيوني واعلن ان "اسرائيل" على استعداد لتقديم تنازلات هامة

من اجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي، وقد نشرت مقترحاته في واشنطن في 19 كانون اول 1956 وقد تضمنت موافقة "اسرائيل" على اجراء تعديلات متبادلة في خطوط الهدنة لتحسين الاوضاع الامنية والمواصلات. ورفض المشروع اي طرح للتفاوض على اساس قرار الامم المتحدة للتقسيم رقم (181) واعلن استعداد " اسرائيل" لتبادل حقوق ترانزيت بينها وبين الدول العربية الى جانب استعدادها للمساهمة الفعالة في جمع الاموال من اجل توطين اللاجئين والتعويض عليهم على ان يتم توطينهم في البلاد العربية. وباختصار كان المشروع محاولة لتثبيت اثار العدوان، ولكن تعارض المصلحة الامريكية مع مصلحة اسرائيل جعلت ايزنهاور يطرح مشروعاً، في 2 شباط 1957 ينص على انسحاب اسرائيلي شامل الى حدود هدنة 1949 وعلى السماح بدخول قوات الامم المتحدة. وارسل ايزنهاور لبن غوريون رسالة جاء فيها (ان الاستمرار في تجاهل حكم المجموعة الدولية سيقود الى اجراءات من جانب هذه الدول مما سيؤذي فعلياً علاقتكم مع دول كثيرة)[42].

واكد دالاس علنياً موقف الولايات المتحدة الذي ينظر بعناية واهتمام للاجراءات الجماعية التي تقرها الامم المتحدة، وعندما اصر بن غوريون على موقفه في رفض الانسحاب والتقيد بقرارات الامم المتحدة منطلقاً من سابقة الموقف الامريكي وتجاوزه عن الموقف الاسرائيلي بضرب عرض الحائط بقرارات الامم المتحدة السابقة حول التقسيم وحق العودة للفلسطينيين.

ولان المصلحة الامريكية فوق كل شيء ولان الكيان الصهيوني كله مجرد مشروع لمصلحة الامبريالية فاذا ما تعارضت مصالح الاصل مع مصالح الفرع يخضع الفرع، كانت رسالة ايزنهاور مخاطبة الشعب الامريكي في 20 شباط 1957 التي جاء فيها (اطالب اسرائيل بالانسحاب كما انني اعارض اية شروط مسبقة للانسحاب لانه اذا سمح باستخدام القوة لفرض شروط فان هذا يزعزع اسس اقامة المؤسسة العالمية)[43]، وبعد اسبوع اذاعت غولدمائير في الامم المتحدة بتاريخ 28 شباط 1957 استعداد "اسرائيل" للانسحاب الذي تم فعلياً في آذار 1957 واطل مشروع ايزنهاور تحت شعار(ملء الفراغ في الشرق الاوسط) الذي رافقته حالة نهوض عربية لاحياء المشروع القومي التحرري كما شهدت هذه المرحلة بدايات التبلور الفلسطيني لمرحلة تأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية التي عبرت عنها حركة فتح ومشروعها الوطني للتحرير الذي كان الرد الطبيعي على الغزوة الامبريالية الصهيونية ومشروعها التوسعي. وانعدمت في غمرة المد القومي مشاريع التسوية المعهودة وحل مكانها نوع من المشاريع الهادفة الى حل المشكلة وتسويتها انسانيا، ومن ابرز ما طرح في هذه المرحلة مشروع همر شولد الامين العام للامم المتحدة الذي ركز على توسيع البرامج لتأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على الانخراط في الحياة

العملية تمهيدا لتوطينهم واذابتهم وادماجهم وطي صفحة الانتماء الوطني الفلسطيني بشكل نهائي. وتبعه مشروع الدكتور جوزيف جونسون الذي اضاف الى مشروع همر شولد ضرورة احترام حق العودة للفلسطينيين الذين يرغبون في العودة الى فلسطين على ان يكون (لاسرائيل) الحق في اجراء كشف امني عليهم. كان من الطبيعي ان تواجه هذه المشاريع بالرفض من قبل الفلسطينيين. واصر العرب رسميا على المطالبة بتطبيق قرارات الامم المتحدة، اما جولدامائير فصرحت في معرض رفضها لمشروع جونسون بالتذكير بقرار الكنيست في نوفمبر 1961 القائل باستحالة عودة اللاجئين الى(اسرائيل) لان الحل الوحيد لمشكلتهم هو توطينهم في الدول العربية.

مشروع اشكول:

ردا على اقتراح الرئيس بورقيبة بانشاء دولة فلسطينية عربية الى جوار دولة اسرائيل استناداً الى قرار التقسيم اعلن ليفي اشكول في 17 ايار 1965 في خطابه في الكنيست مشروعاً لتحقيق السلام العربي الاسرائيلي واهم ما يميز المشروع انه لا يرى في القضية الفلسطينية الا موضوع اللاجئين الذين طالب بتوجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه اعادة توطينهم ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية، اي في الدول العربية. وقبل ذلك طالب اشكول في مشروعه بقبول الدولة العربية للمفاوضات المباشرة بينها وبين "اسرائيل" على ان تتم التسوية على اساس وضع اسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة على ان يكون السلام الشامل هو النتيجة للتسوية بحيث تستفيد منه كل الدول العربية و "اسرائيل" وهو يعني النقل البري عبر الطرقات بالقطارات وحرية المرور عبر المطارات والوصول الى المرافئ والاتصالات السلكية واللاسلكية وتسهيلات من اجل مبيع البترول واعادة تشغيل انبوب حيفا، وتشجيع السياحة وحرية الوصول الى الاماكن المقدسة. واوضح ان ما كان يسعى له اشكول هو تحقيق التطبيع ومعاهدات السلام وهو ما اصبحت تنادي به "اسرائيل" بعد عدوان 1967 كشرط من شروط الاستسلام والتسليم بالهيمنة للعصر الاسرائيلي.

كان عدوان حزيران حداً فاصلاً بين مرحلتين اساسيتين بالنسبة للشعب الفلسطيني فقد كانت ممارسة النضال والكفاح المسلح طريقاً صحيحاً لابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية وطي مشكلة اللاجئين وعرض القضية على اساس انها قضية شعب له حقوق وطنية وسياسية مشروعة اقرتها الامم المتحدة وتجاهلتها كافة المشاريع التي طرحت لتحقيق التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ولم تكن

هذه المشاريع في جوهرها سوى مشاريع تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وفرض الاستسلام على البلدان العربية وتكريس بؤرة التوتر الدائم في المنطقة، المتمثلة بالكيان الصهيوني الحامي الامين والمخلص لمصالح الامبريالية الامريكية. ومع عبور العصر الاسرائيلي مرحلة الغطرسة بعد انتصاره الكاسح في حزيران 1967 اتخذت المشاريع اشكالا مختلفة حيث اصبح على الارض عامل جديد لابد من ان يحسب حسابه وتوضع خطط لتصفيته، وهو الثورة الفلسطينية المسلحة التي تقود الكفاح المسلح وتنادي بشكل واضح وسافر برفضها لوجود الكيان الصهيوني باعتباره وجوداً استعمارياً عدوانياً مغتصباً، وتؤكد على ضرورة تعايش ابناء فلسطين في دولة ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها جميع المواطنين بغض النظر عن الجنس او اللون او العقيدة.

احتدم الصراع بين الاستراتيجيتين المتناقضتين للثورة الفلسطينية من جهة وللعدو الصهيوني الامبريالي من جهة اخرى. فكانت المعارك وكانت الاعتداءات الصهيونية وتركزت محاولات التصفية متخذة اشكال واساليب مختلفة للحيلولة دون الشعب الفلسطيني ودون تحقيقه هدفه المشروع في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة ولا يزال الصراع مستمراً.

وفي العدد القادم سنستعرض موضوع الدولة الفلسطينية بين التكتيك الامبريالي والاستراتيجية الصهيونية.

هوامش

25. شؤون فلسطينية عدد 124 صبري جريس، ص42-43.

26. المصدر سابق ص48.

27. سمحا فلابان مصدر سابق ص158.

28. صبري جريس مصدر سابق ص49.

29. المصدر سابق.

30. سمحا فلابان مصدر سابق ص156-157.

31. المصدر سابق ص8.

32. المصدر سابق.

33. مذكرات بن غوريون الجزء الرابع ص151، ذكره فلابان ص53.

34. محمد عزة دروزة، شؤون فلسطينية ص28 عدد114.

35. المصدر سابق.

36. المصدر سابق ص115.

37. الموسوعة الفلسطينية، هيئة الموسوعة جزء 4 ص21.

38. ليلى سليم القاضي، شؤون فلسطينية ص89 عدد22.

39. المصدر سابق.

40. المصدر سابق.

41. المصدر سابق ص93.

42. اليهود الامريكيون ودولة اسرائيل ص537، ذكره توفيق ابو بكر، الولايات المتحدة والصراع .. ص103.

43. المصدر سابق.